Journal Of the Iraqia University (70-3) July (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

مبادئ الرقابة العامة في وقاية ومكافحة الفساد الإداري والمالي في القانون العراقي والشريعة الإسلامية

أ.د. محسن ملك افضلي اردكاني
أ.م.د. محمد جليلي شاه منصوري
غسان سلطان عبود عبود
جامعة الأديان والمذاهب/ كلية القانون

Principles of public oversight in preventing and combating administrative and financial corruption in Iraqi law and Islamic law

Mohsen Malek Afzali Ardakani
Muhammad Jalili Shah Mansouri
Ghassan Sultan Aboud Aboud
University of Religions and Sects/Faculty of Law

مخلص البحث:

تعتمد دوائر الدولة ومؤسساتها العامة الاقتصادية والتجارية على مبادئ الرقابة العامة في وقاية ومكافحة الفساد الإداري والمالي في القانون العراقي والشريعة الإسلامية بدرجة كبيرة عن طريق مهامها وواجباتها المقررة قانوناً ، بل تعدّها الوسيلة الافضل لتأدية تلك المهام فهي تمكنها من الحصول على السلع والخدمات الاساسية التي تجعلها قادرة على تقديم الخدمات العامة لاشخاص المجتمع ، ومن ثم تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلد ورفع مستوى الرفاهية لأبنائه ، بوصفها الاهداف الاسمى التي تسعى السلطات العامة الى تحقيقها وفقاً للسياسة العامة للدولة ولنصوص الدستورومن هنا تنشأ لدينا مشكلة البحث ب ما هي مبادئ الرقابة العامة في وقاية ومكافحة الفساد الإداري والمالي في القانون العراقي والشريعة الإسلامية ؟أن موضوع مبادئ الرقابة العامة في وقاية ومكافحة الفساد الإداري والمالي في القانون العراقي والشريعة الإسلام اكتسب أهمية بالغة ، فسن التشريع العراقي قواعد قانونية مختلفة وذلك كله لتمكين المواطن العراقي من اللجوء إلى التشريع والذي هو من أولويات الحريات العامة بالاعتماد على الشريعة الإسلامية تكمن أهمية البحث بتوسيع نشاط الإدارة العراقية وبالمثل لكل المؤسسات ومجالات تدخلها لتحقيق الرفاهية والرقي الاجتماعي للمواطن العراقي ولا سيما المؤسسات الاقتصادية والمالية اما منهجية البحث فتطلب دراسة بحثناعلى المنهج التحليلي الوصفي ويركز ذلك المنهج على أهمية الفهم الصحيح لمبدأ الرقابة ، من خلال التعرف على غرض الرقابة وأهدافها وتسلسل مصالحها وتحليل الظواهر المتكررة بأنظمتها

الكلمات المفتاحية : مبادئ، الرقابة العامة، الوقاية ، مكافحة الفساد، الفساد الإداري، الفساد المالي، القانون العراقي ، الشريعة الإسلامية .

summary

State departments and public economic and commercial institutions rely on the principles of public oversight in preventing and combating administrative and financial corruption in Iraqi law and Islamic law to a large extent through their legally prescribed tasks and duties. Rather, they consider it the best means of performing those tasks, as it enables them to obtain basic goods and services that make them able to Providing public services to the people of society, and then achieving the requirements of economic and social development in the country and raising the level of well-being for its people, as these are the highest goals that public authorities seek to achieve in accordance with the general policy of the state and the provisions of the Constitution.Hence, we have the problem of researching: What are the principles of public oversight in preventing and combating administrative and financial corruption in Iraqi law and Islamic law?The subject of the principles of public oversight in

preventing and combating administrative and financial corruption in Iraqi law and Islamic Sharia has gained great importance. Iraqi legislation has enacted various legal rules, all of this to enable the Iraqi citizen to resort to legislation, which is one of the priorities of public freedoms, relying on Islamic Sharia.The importance of the research lies in expanding the activity of the Iraqi administration, as well as all institutions and their areas of intervention to achieve the welfare and social advancement of the Iraqi citizen, especially the economic and financial institutions.As for the research methodology, it requires studying our research on the descriptive analytical approach. This approach focuses on the importance of a correct understanding of the principle of control, through identifying the purpose and objectives of control, the sequence of its interests, and analyzing recurring phenomena in its systems.Keywords: principles, public oversight, prevention, combating corruption, administrative corruption, financial corruption, Iraqi law, Islamic law..

المقدمة

اولا : بيان المسألة

مبادئ الرقابة العامة تشير إلى القواعد والإجراءات التي تضعها الحكومات والمؤسسات للحد من الفساد والتلاعب في الإدارة والأموال. وفي السياق العراقي والشريعة الإسلامية، يتم التركيز على تحديد القوانين والأنظمة التي تنظم السلوك الإداري والمالي، وتحديد العقوبات المناسبة للمتورطين في الفساد.يتطلب هذا الموضوع فحصاً عميقاً للقوانين والتشريعات المتعلقة بالرقابة العامة في العراق، وكذلك دراسة للمبادئ الشرعية في الإسلام التي تنظم السلوك الإداري والمالي، وكيفية تطبيقها على أرض الواقع.تعتمد مبادئ الرقابة العامة في القانون العراقي على عدة أسس، منها:

١. الشفافية والنزاهة: تشجيع الشفافية في العمل الإداري والمالي، وضمان النزاهة في التعاملات الحكومية والمالية.

٢. التحقيق والمحاسبة: إجراء تحقيقات دقيقة في حالات الاشتباه بالفساد، ومحاسبة المسؤولين عن الإخلال بالقوانين والأنظمة.

٣. تعزيز دور الرقابة: تطوير وتعزيز دور الجهات المختصة بالرقابة لضمان تطبيق القوانين والمعايير.

٤. تشجيع الإبلاغ السري: توفير وسائل للإبلاغ السري عن حالات الفساد دون خوف من الانتقام.أما في الشريعة الإسلامية، فتتمحور مبادئ الرقابة العامة حول مفاهيم مثل العدل والأمانة والمساءلة الإلهية. وتشمل توجيهات دينية على تجنب الاستغلال والتلاعب في الموارد العامة، وضرورة إقامة العدل وتحقيق المساواة في التعاملات الإدارية والمالية.تنفيذ هذه المبادئ يتطلب تنسيقاً فعّالاً بين السلطات الحكومية والمؤسسات ذات الصلة، بالإضافة إلى توعية المواطنين بأهمية الرقابة ودورهم في الكشف عن حالات الفساد والتعاون مع السلطات المختصة في مكافحتها.

ثانيا :أهمية البحث

البحث في مبادئ الرقابة العامة في وقاية ومكافحة الفساد الإداري والمالي في القانون العراقي والشريعة الإسلامية له أهمية كبيرة لعدة أسباب:

١. تعزيز النظام القانوني: يساهم البحث في تحليل وتقييم النظام القانوني المعمول به في العراق وفي الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بمكافحة الفساد، مما يمكن من تحديد النواقص والثغرات في هذه الأنظمة وتحسينها.

٢. تحديد الأدوات والآليات: يساعد البحث في تحديد الأدوات والآليات الفعّالة التي يمكن استخدامها في تطبيق مبادئ الرقابة العامة، سواء في القانون العراقي أو في الشريعة الإسلامية.

٣. تعزيز الوعي: يسهم البحث في زيادة الوعي بأهمية مكافحة الفساد ودور الرقابة العامة في تحقيق العدالة والشفافية والنزاهة في الإدارة والمال العام.

٤. دعم صناعة القرار: يمكن لنتائج البحث أن تكون مصدراً قيماً لصانعي القرار في اتخاذ القرارات السياسية والقانونية المتعلقة بمكافحة الفساد وتطوير الرقابة العامة.

باختصار، يعتبر البحث في مبادئ الرقابة العامة ضرورياً لفهم القضايا ذات الصلة وتحقيق التحسينات اللازمة لتعزيز نظم الرقابة ومكافحة الفساد في العراق وفي إطار الشريعة الإسلامية.

ثالثا : مشكلة البحث

من بين المشكلات التي قد تواجه البحث في عقوبة جريمة الفساد الاداري :

١. قلة الموارد: قد يكون هناك قلة في الموارد المتاحة للبحث، سواء كانت ذلك الموارد المالية أو الزمنية، مما قد يؤثر سلباً على جودة البحث وتنوعه.

٢. قلة البيانات: قد يكون من الصعب الحصول على بيانات دقيقة وشاملة حول الجرائم المرتكبة والعقوبات المفروضة فيما يتعلق بجرائم الفساد الإداري ، مما يصعب عملية البحث وتحليل النتائج.

٣. التحديات القانونية: قد تواجه الباحث تحديات في فهم وتفسير القوانين والتشريعات المعمول بها في العراق، وذلك نظراً لتعقيدات اللغة القانونية والاختلافات في التفسيرات.

٤. قلة الدراسات السابقة: قد تكون هناك قلة في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع عقوبة جريمة تعطيل وسائل النقل العام في القانون العراقي، مما يجعل البحث أكثر صعوبة ويتطلب جهوداً إضافية في جمع المعلومات وتحليلها.

تجاوز هذه المشكلات يتطلب التخطيط المناسب والتعاون مع الجهات المختصة واستخدام مجموعة متنوعة من المنهجيات والأدوات البحثية.

رابعا :منهجية البحث

يتناول البحث دراسة مبادئ الرقابة العامة في وقاية ومكافحة الفساد الإداري والمالي في القانون العراقي والشريعة الإسلامية من خلال منهج البحث الوصفي التحليلي المقارن. يتضمن ذلك تحليل النصوص القانونية المتعلقة بهذه الجرائم في القوانين العراقية.

المبحث الأول مبادئ الرقابة العامة في وقاية ومكافحة الفساد الإداري والمالي في القانون العراقي

تعتبر ظاهرة الفساد، بصورة عامة، ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، تجتاح كافة المجتمعات بدرجات متفاوتة، حيث أصبحت ظاهرة لا يمكن تجاهلها في أي مجتمع. وتتميز ظاهرة الفساد بكونها عابرة للحدود، مع جذور عميقة وأبعاد واسعة، وترتبط بعدة مفاهيم وعوامل تصعب التمييز بينها. ورغم تباين ظاهرة الفساد من مكان إلى آخر في صورته وأشكاله وحجم انتشاره وأثره على مختلف نواحي الحياة، إلا أنها تعتبر من أهم أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدول.توضح أهمية البحث والتحليل في هذا المجال أن الفساد، في جوهره، يمثل حالة تفكك تعتري المجتمع نتيجة لفقدانه للسيادة القيمية، وعدم احترام القانون، وغياب مفهوم المواطنة، وعدم ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان واحترامها بشكل طبيعي وتلقائي. ولذا، تبرز الحاجة إلى جعل مشكلة الفساد وتفشيه في المجتمع أحد الأولويات الرئيسية للدولة، نظراً لآثاره المدمرة على النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.تجدر الإشارة إلى أن الدول تتجه حالياً نحو ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة في تشريعاتها واستراتيجيات عمل مؤسساتها، بهدف نشر ثقافة محاربة الفساد وحصاره وترسيخ قيم الصدق بين شرائح المجتمع المختلفة. ويُعتبر الفساد عاملاً يعيق عملية الإصلاح والتنمية والحكم الرشيد، ولذا يجب أن تصبح قيم الشفافية والمساءلة جزءاً لا يتجزأ من هيكل دستور الدولة، مع وجود جهود مبذولة لتحقيقها وتنفيذها..

المطلب الاول : القوانين المعاقبة على الفساد الإداري في العراق

في البداية، تم تصنيف العراق على ثلاثة مؤشرات من مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، وهي مؤشر مدركات الفساد ومقياس الفساد العالمي وتقرير الفساد العالمي. لم يتم تصنيف العراق على مؤشر دافعي الرشوة، وذلك بسبب ضعف الانفتاح. يعاني العراق من هبوط واضح في تصنيفات المنظمات الدولية على كافة الأصعدة، وتلك التصنيفات تؤثر في سمعة العراق خارجيًا وتضعف روح المواطنة داخليًا. كما لم يتم إجراء تقييم لنظام النزاهة الوطني العراقي بسبب عدم وجود فرع لمنظمة الشفافية الدولية فيه حتى عام ٢٠١٤م. ترتيب العراق جاء بين الدول الأكثر فسادا في المركز (١٦٨) عالميًا، وأظهر مؤشر النزاهة لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٨ أن واقع مكافحة الفساد بشكل عام في الشرق الأوسط بقي قائمًا ولا يُستغرب استشراءه وترسخه في المنطقة، نظرًا للقمع الذي تمارسه البلدان على الحريات المدنية وعدم احترامها للعقد الاجتماعي مع الشعب. منظمة الشفافية الدولية أوصت القيادات الحاكمة بتعزيز منظومة الضوابط والتوازنات ودعم حقوق المواطنين والإيفاء بالتزاماتها بمكافحة الفساد.[١] وأو ضح التقرير أن هناك علاقة واضحة بين إرساء قواعد ديمقراطية سليمة، وبين النجاح في مكافحة الفساد في القطاع الحكومي العام، إذ من الواضح أنه يمكن للفساد أن يستشري وينتشر بشكل كبير حين تستند الديمقراطيات إلى أسس وقواعد هشة، وأيضا عندما يستحوذ السياسيون الشعبيون والمناهضون للديمقراطية، على هذه المؤسسات، والقيام باستغلالها لمصلحتهم، كما أو ضح المؤشر في التقرير الرابع لعام ٢٠٠٥، أن القطاع النفطي، يشكل مرتعاً خصباً للفساد والعمولات غير المشروعة، والسبيل لمكافحة الفساد في الدول النفطية، هوتقديم تفصيلات المبيعات من قبل الحكومات وشركات النفط العالمية، إذ من شأن الاطلاع على هذه التفاصيل التقليل من فرص دفع الرشأو ى للحصول على مناقصات نفطية خاصة أو غير مشروعة، وأشار التقرير أيضا إلى أن الفساد السياسي في العراق، والفساد الموجود في وزارة التجارة العراقية بالتعأون مع سلطة الائتلاف المؤقتة، القيام باختلاس (٤٠) مليون دولار، في شراء أبواب خشبية، من الأموال المخصصة لبرنامج "النفط مقابل الغذاء"، فضلاً، عن انعدام الشفافية والمسائلة في إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة لعائدات النفط، واختيارها للشركات القريبة من الحزب الجمهوري للعمل، وبخصوص التصدي للظاهرة المنتشرة في العراق، تضمن التقرير أنه وبموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٥٧) لعام ٢٠٠٤م قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بإنشاء مكتب المخدش العام في كافة وزارات الدولة، وبموجب الأمر رقم (٥٥) لعام ٢٠٠٤م، ثم إنشاء مفوضية النزاهة العامة والتي عُدل اسمها فيما بعد إلى هيأة النزاهة بموجب الدستور وبموجب القانون رقم (٣٠) لعام ٢٠١١م تم تعديل، قانونها وهي تعمل جنبا إلى جنب مع ديوان الرقابة المالية الذي بموجب الأمر (٧٧) لتنظيم

عملها، والذي تم الغاؤه فيما بعد، وتعددت القرارات والقوانين التي لم تجد نفعا بالحد من الظاهرة، وبصرف النظر عن التشريعات والهيئات، عادة ما ينتهي المطاف بالمتورطين في قضايا الفساد في العراق إلى الهروب أو بموجب قانون العفوالعام، أحرار، المنظمات غير الحكومية لعبت دوراً في شرح أطر التفكير النظرية فيما يخص ظاهرة الفساد، فقامت منظمة الشفافية الدولية بتطوير مفهوم "منظومة النزاهة الوطنية"، وذلك للتعبير عن أن الأفكار الموضوعة لخطط معالجة الظاهرة، يجب أن تقوم بتبني منهجية منسقة وليست مبعثرة، وأعتمد البنك الدولي هذه النظرية، إذ تحتاج خطط مكافحة ظاهرة الفساد توازناً ما بين دعائم النزاهة في الدولة وهي ثمانية دعائم هامة وأو لها وأهمها الإرادة السياسية، والثقافة الأخلاقية في الخدمة المدنية ووسائل الإعلام العام والخاص وأجهزة مكافحة الفساد، والبرلمان المشاركة العامة، المحاكم، ومن الطرق التي من الممكن اتباعها من قبل الدولة للحد، ظاهرة[٢]من الفساد، نذكرها كالآتي:

الفرع الاول : قانون هيئة النزاهة يلاحظ أن مفردة النزاهة قد وردت في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ضمن الشروط التي تطب الدستور توافرها في المرشح لرئاسة الجمهورية بأن يكون ذا سمعة حسنة وخبرة سياسية ومشهودا له بالنزاهة والاستقامة والعدالة والاخلاص للوطن،[٣] وجعل قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ من واجبات الهيئة العمل على المساهمة في منع الفساد ومكافحته، واعتماد الشفافية في ادارة شؤون الحكم على جميع المستويات عن طريق وسائل معينة، أبرزها: تنمية الثقافة التي تقدر الاستقامة والنزاهة الشخصية واحترام أخلاقيات الخدمة العامة في القطاعين العام والخاص، وجدير بالذكر أن مجلس الوزراء العراقي وافق في ٢٤/٣/٢٠١٠ على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات ٢٠١٠ – ٢٠١٤ التي قدمها المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق الذي تأسس عام ٢٠٠٧ ليكون المنسق بين كافة الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد، وتتجلى مهمة هذه الاستراتيجية،[٤] بوضع خطة مكافحة الفساد للفترة من (٢٠١٠ – ٢٠١٤) تنفيذاً لما جاء في الفقرة (١) من المادة (٥) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ التي نصت على ان: «تقوم كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني بوضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعّالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة».تم الأخذ بنظر الاعتبار عند صياغة هذه الخطة احكام مواد الاتفاقية الأخرى ذات العلاقة، فضلاً عن الاسترشاد بخطط مكافحة الفساد لدول مختلفة، وكذلك احكام نصوص قوانين أجهزة مكافحة الفساد واحكام القوانين العراقية ذات العلاقة، وتوصيات الملتقى الأول لمكافحة الفساد المنعقد في كانون الأول/ ٢٠٠٨ وتوصيات ورشة عمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) و(UNODC) المنعقد في عمان للفترة من ٢٤ – ٣٠/٤/٢٠٠٩٢١، وكانت الغاية من تبني هذه الاستراتيجية حماية المجتمع من ظواهر الفساد وإشاعة ثقافة النزاهة وبناء دولة القانون والإدارات الرشيدة وإشاعة ثقافة حماية حقوق الإنسان، كما استهدفت هذه الاستراتيجية تقليل الفرص المتاحة لممارسة الفساد من خلال زيادة فاعلية ودور مؤسسات المجتمع التشريعية والتنفيذية والقضائية والدينية والإعلامية والرقابية ومنظمات المجتمع المدني) وهذه المكونات شكلت مجتمعة مكونات النزاهة وتمثل جزءاً لا يتجزأ من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية ومن خلالها سيتم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وهي تكمل بعضها البعض وغياب احدها أو إهماله يؤثر على الركن الأخر أو يضعفه،[٥] وايمانا بقيم النزاهة وعدها من الأسس العامة لمكافحة الفساد في العراق، تضمنت استراتيجية مكافحة الفساد

أ. تفعيل اخلاقيات الوظيفة العامة ان تفعيل اخلاقيات الوظيفة العامة يعني ان أولاً على الموظف.

١. أن يستوحي في عمله المصلحة العامة ويسهر على تطبيق القوانين والأنظمة النافذة دون أي إهمال

٢. أن يضع خدمة المواطنين فوق مصالحه وارتباطاته الخاصة.

٣. أن ينجز معاملات المواطنين بسرعة ودقة ونزاهة ضمن حدود وظيفته.

٤. أن يتعامل مع المواطن ضمن القوانين والأنظمة النافذة بتهذيب واحترام لحقوقهم وكراماتهم.

٥. أن يسهر على تأمين المسأواة والموضوعية في التعامل مع المواطنين.

٦. الالتزام بالأخبار عن جميع مظاهر الفساد في المؤسسة العامة.

ب. تفعيل اخلاقيات المواطنة وهي تعني ان: أولاً على المواطن:

١. التعاطي مع الموظف باحترام وتهذيب، عدم اللجوء إلى استغلال النفوذ أو اللجوء إلى وسائل الضغط على.

٢. الموظف لتجأوز القوانين والأنظمة والتعليمات.

٣. فضح أية مخالفة أو عملية احتيال أو فساد.

٤. دفع كل الضرائب والرسوم حسب القوانين والأنظمة.

٥. المساهمة في تخفيف الأعباء المالية عن الإدارات العامة من خلال حرصه على الملكية العامة والمال العام.

الفرع الثاني :ديوان الرقابة الماليةوهو من أقدم المؤسسات المالية بالعراق,إذ نصت جميع الدساتير العراقية ومنها الدستور الحالي النافذ بالمادة (١٠٣) منه على(انه من الجهات المستقلة ويرتبط بمجلس النواب)، و يعد الديوان هيئة تدقيق عليا للعراق بتدقيق ورقابة حسابات الجهات كافة والتحقق من سلامة تطبيق القوانين والنظم والتعليمات[٦] بدأت الرقابة المالية بالعراق بتشريع قانون (دائرة تدقيق الحسابات العامة) رقم (١٧) لسنة ١٩٢٧, ثم جرت مجموعة تعديلات على قانون الرقابة المالية خلال السنوات الماضية وكان أخرها القانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١١، ويهدف ديوان الرقابة المالية وفقاً للقانون إلى تحقيق الأهداف الآتية[٧]:

١- الحفاظ على المال العام من الهدر أو التبذير أو سوء التصرف وضمان كفاءة استخدامه.

٢- تطوير كفاءة أداء الجهات الخاضعة للرقابة.

٣- المساهمة باستقلالية الاقتصاد ودعم نموه واستقراره.

٤- نشر نظم المحاسبة والتدقيق المستندة على المعايير المحلية والدولية وتحسين القواعد والمعايير القابلة للتطبيق على الإدارة والمحاسبة بشكل مستمر.

٥- تطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق والنظم المحاسبية ورفع مستوى الأداء المحاسبي والرقابي للجهات الخاضعة للرقابة.ويمثل الديوان الرقابة التشريعية المالية لمجلس النواب على أداء السلطة التنفيذية[٨].ويملك الديوان الاختصاص الشامل على كل الوزارات والدوائر المستثناة بموجب القانون[٩]. وللديوان آليات الشفافية لمنع الفساد عن طريق خلق وعي بالأضرار الناتجة عن سوء استخدام السلطة والتصرف بالمال العام, والمساءلة الشفافة بعلاج الأخطاء وكشف الفساد الموجود بالإدارات العامة وخصوصا الجانب المالي والانفاق وزيادة الوعي بمخاطر الفساد وآثاره[١٠].ومن أهم أنواع الرقابة التي يقوم بها الديوان, رقابة تقويم أداء النشاط الحكومي[١١], وإعداد التقارير التي يعبر بها الديوان عن رأيه الفني وحكمه على البيانات المقدمة له, وعمل الديوان هو تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة عن العمليات الحكومية والأوضاع المالية وتقيم أداء المؤسسات لغرض مكافحة الفساد المالي, وهو بذلك يتفق مع عمل منظمة الشفافية العالمية التي هدفها كبح الفساد ومواجهته[١٢]تم إنشاء هيئة النزاهة بموجب القانون النظامي الملحق بأمر سلطة الائتلاف رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤,لتطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة, واقتراح التشريعات الإضافية عند الوجوب , وتنفيذ برامج توعية وتثقيف للشعب العراقي بوجوب المطالبة بإيجاد قيادة نزيهة وشفافة تكون مسؤولة وخاضعة للمحاسبة[١٣]. وقد صادق البرلمان العراقي على قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١، والذي تضمن أحكام جديدة منها ما يخص بتجريم الكسب غير المشروع ، واستحداث مديرية عامة معنية باسترداد الأموال والمتهمين ،واستحداث مديرية عامة للبحوث والدراسات والتي تعنى بدراسة مشكلة الفساد وأبعادها على المجتمع , كما وجاء بذلك القانون على أن الهيئة تعمل على المساهمة بمنع الفساد ومكافحته, واعتماد الشفافية بإدارة شؤون الحكم على جميع المستويات عن طريق:-

١- التحقيق بقضايا الفساد طبقاً لأحكام ذلك القانون وأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية.

٢- متابعة قضايا الفساد التي لا يقوم محققو الهيئة بالتحقيق فيها, عن طريق ممثل قانوني عن الهيئة بوكالة رسمية تصدر عن رئيسها .

٣- تنمية ثقافة الاستقامة والنزاهة الشخصية واحترام أخلاقيات الخدمة العامة بالقطاعين العام والخاص, واعتماد الشفافية والخضوع للمساءلة والاستجواب عبر البرامج العامة للتوعية والتثقيف.

٤- إعداد مشروعات قوانين تساهم بمنع الفساد أو مكافحته ورفعها إلى السلطة التشريعية المختصة عن طريق رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء أو عن طريق اللجنة البرلمانية المختصة بموضوع التشريع المقترح.

٥- تعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة عبر الزام المسؤولين فيها بالكشف عن ذممهم المالية, وما لهم من أنشطة خارجية واستثمارات قد تؤدي إلى تضارب المصالح, بتصدير تعليمات تنظيمية لها قوة القانون تنص على هذا .

٦- تصدير تنظيمات سلوك تتضمن قواعد ومعايير السلوك الأخلاقي لضمان الأداء الصحيح والمشرف والسليم بواجبات الوظيفة العامة.

٧- القيام بأي عمل يساهم بمكافحة الفساد أو الوقاية منه بشرطين:-

أ- أن يكون هذا العمل ضرورياً ويصب بمكافحة الفساد أو الوقاية منه.

ب- أن يكون فعالاً ومناسباً لتحقيق أهداف الهيئة[١٤]و هيئة النزاهة هي هيئة مستقلة ، تخضع لرقابة مجلس النواب،لها شخصية معنوية واستقلال مالي وأداري[١٥] اختصاصها محدد بالتحقيق بجرائم الأموال وكل مايخص بجرائم الفساد الإداري والمالي[١٦]استحدثت وظيفة المفتش العام بعد عام ٢٠٠٣, بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ [١٧].وهو احد الهيئات التي تم تشكيلها ضمن برنامج فعّال يتم بموجبه

إخضاع أداء الوزارات للمراجعة والتدقيق والتحقيق, للوصول إلى أعلى مستويات المسؤولية والنزاهة بأدارة الوزارة [١٨],فهي تعمل على تشخيص حالات الاحتيال والكلف وعدم فاعلية البرامج بالوزارة التي يتبع المكتب المذكور لها, وتقديم التقارير والاقتراحات إلى الوزارة التابعة لهم والى الهيئة التشريعية[١٩]. ويملك المفتش العام سلطة استدعاء الشهود والاستماع اليهم وتحلفيهم اليمين[٢٠]. ويرفع المفتش العمومي تقريره إلى الوزير المختص مباشرة بالوزارة التي يعمل فيها, ألا إذا يكون التقرير يتضمن شكوى أو ادعاء ضد الوزير الذي يعمل بوزارته فيرفع تقريره إلى مفوضية النزاهة[٢١]. وللمفتش العام الوصول بدون أي قيد إلى جميع مكاتب الوزارة والى المواقع التابعة لها, والوصول إلى الوزير الذي يعمل بوزارته لاغراض تتعلق بعمل المكتب[٢٢]. والملاحظ إن مكتب المفتش العام هو جهاز ساند لديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة بتطبيق النظام والتحقيق بالأمور المحالة على المكتب منعاً للفساد, وعمله مرتبط بين الوزارة التي يعمل بها وبين هيئة النزاهة[٢٣]فضلاً عن هذا فقد نص أمر سلطة الائتلاف رقم(٥٩) ب١/١/٢٠٠٤, بخصوص حماية المخبرين ب المؤسسات الحكومية ، و الغرض منه هو تشجيع تطبيق قوانين مكافحة الفساد وتشجيع الأفراد للإبلاغ عن الأنشطة غير القانونية مثل الفساد وسوء استعمال الموارد العامة ولغرض تعزيز ثقة الشعب العراقي بالمؤسسات العامة واستعادة الثقة بنزاهة وإخلاص المسؤولين على جميع مستويات الحكومة العراقية[٢٤].كما تم صياغة مشروع قانون مكافحة الفساد والذي تم عرضه على مجلس النواب العراقي لإقراره[٢٥] وبعد انضمام العراق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأب عام ٢٠٠٧[٢٦]. ظهرت الحاجة إلى فهم وأدراك الممارسات الدولية الصحيحة وتوفير المساعدة التقنية وتبادل الخبرات بمجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات التي تسهم بزيادة وتعزيز الخبرات العراقية, وتعزيز جسر التواصل مع المنظمات الدولية المتخصصة مثل البنك الدولي, ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة (UNODC), وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP), غير أن العراق انضم إلى المبادرة الدولية(ستار) لاستعادة الأموال المسروقة بآذار من عام ٢٠٠٩ [٢٧].ومن الجدير بالذكر, إن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة(UNODC) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP), أطلقا برنامج الخمس سنوات لمكافحة الفساد بالعراق, إذ صمم ذلك البرنامج لتقوية مؤسسات محاربة الفساد الرئيسية بالعراق وهي مفوضية النزاهة العامة وديوان الرقابة المالية والمفتش العام ولجنة النزاهة البرلمانية, والتعاون بين تلك المؤسسات عبر المجلس المشترك لمكافحة الفساد, ووضع هيكل قانوني وبناء القدرات لمحاربة الفساد على جميع الأصعدة بالحكومة ولتحسين الرقابة الداخلية والخارجية ، ويعزز عزم الحكومة العراقية بمنع ومحاربة الفساد[٢٨]وتم التوقيع ب٢٣ أب ٢٠١١،في مدينة لكسنبرج بالنمسا, على مذكرة تفاهم بين هيئة النزاهة بالعراق والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، لخلق شراكة قوية تعزز المشاركة بالخبرات والمعرفة وتبادل المعلومات والمصادر ذات الصلة بمكافحة الفساد بين الطرفين[٢٩] فضلاً عن تأسيس الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد عام ٢٠١١, والتابعة لهيئة النزاهة فهي تهدف إلى ضمان توفير تعليم مستمر لكوادر الجهات الرقابية, ونشر ثقافة النزاهة و الشفافية والمساءلة والخضوع للمحاسبة ، وإعداد البحوث والدراسات[٣٠]. وكان لجهود العراق بمكافحة الفساد ,الأثر البالغ بتعزيز ثقافة النزاهة والتأكيد على الجانب التربوي بترسيخ قيم النزاهة وزرع بذور الإدراك لدى المواطنين بمخاطر الفساد, واستمرار تلك الجهود بالتنسيق والعمل المشترك بين الأجهزة الرقابية والحكومة سيؤدي إلى تحقيق نتائج ايجابية بالحد من الفساد[٣١].

المبحث الثاني : مبادئ الرقابة العامة في وقاية ومكافحة الفساد الإداري والمالي في الشريعة الإسلامية

رغم أنه في الماضي، وخاصة في بداية الإسلام، لم تكن الحياة الاجتماعية متقدمة وحديثة كما هي اليوم، وبطبيعة الحال لم يكن هناك نظام إداري منتشر على نطاق واسع له قوانين إدارية مقننة ومخططة، ولكن بالنسبة لتلك البلدات الصغيرة ذات الحياة التقليدية، خلال في عهده القصير، قدم الإمام علي (ع) مبادئ توجيهية عالمية يمكن أن تكون قدوة لمسؤولي المجتمع المتقدم اليوم وتمنع فساد النظام الإداري القائم عليهاعندما قبل حضرة علي (ع) الخلافة بناء على طلب الناس، واجه الكثير من الفساد والإيجارات في النظام الإداري والحكومي؛ لذلك، منذ الأيام الأولى، وضع معالجة هذه الفساد على جدول أعماله، وأقال المسؤولين الفاسدين وغير الأكفاء، وأعاد الممتلكات المنهوبة إلى خزينة الحكومة[٣٢]في فترة حكمه القصيرة أعلن الإمام علي (ع) عن خططه لموظفيه لإدارة الأمور على أفضل وجه ممكن، والتي تضمنت بعض طرق مكافحة الفساد الإداري[٣٣]:إقالة ومعاقبة المديرين غير الأكفاء وغير الأكفاء، وإعادة الخزانة إلى ما كانت عليه. النهب إلى خزينة الحكومة، وتغيير موقف العملاء من الحكومة والإدارة، والجدارة في اختيار المسؤولين، والرقابة والإشراف المستمر والمستمر، وضمان العيش العادل للمسؤولين والموظفين[٣٤].الفساد الإداري هو مصطلح ذو معنى واسع يشمل أشياء؛ كالاختلاس، وقلة العمل، والأعمال الورقية، وعدم الاهتمام بالعملاء، وعدم التخطيط السليم، وغيرها؛ ولذلك فإن التعامل مع كل هذه الأمور يتطلب فرصة لا تتضمنها بنية هذا المقال، ولكن في هذه الفرصة باختصار جزء من برامج ومناهج الدين الإسلامي في مكافحة الفساد الإداري – مع التركيز على برامج الإمام علي (ع) في مدة أربع سنوات ونصف قيادته – سندفع.قبل التطرق إلى جوهر الأمر، لا بد من الانتباه إلى أنه على الرغم من أن الحياة الحضرية في الماضي، وخاصة في صدر الإسلام، لم تكن متقدمة وحديثة كما هي اليوم، وبطبيعة الحال

لم تكن هناك إدارية واسعة النطاق. النظام، حتى توجد فيها القوانين المقننة والمخططة والأساليب الإدارية ومكافحة الفساد، أما بالنسبة لتلك البلدات الصغيرة ذات الحياة التقليدية فقد قدم الإمام علي (ع) مبادئ توجيهية عالمية يمكن استخدامها كنموذج لمسؤولي المجتمع المتقدم اليوم.[٣٥]عندما قبل حضرة علي (ع) الخلافة بناء على طلب وإصرار الناس، واجه الكثير من الفساد والإيجارات في النظام الإداري والحكومي. لذلك، منذ الأيام الأولى، وضع معالجة هذه الفساد على جدول أعماله، وأقال المسؤولين الفاسدين وغير الأكفاء، وأعاد الممتلكات المنهوبة إلى خزينة الحكومة. كما أن سياسة علي المبدئية في التعامل مع الفساد ومكافحته كانت مبنية على هذا المبدأ.كما أنه حاول دائمًا منع ظهور الفساد منذ البداية. وفي هذا الصدد أعلن الإمام علي (ع) عن خطط مكتوبة لوكلاءه لإدارة الأمور على أفضل وجه ممكن، يتناول بعضها كيفية مكافحة الفساد الإداري[٣٦].وبهذه المقدمة نشير إلى بعض الحلول الأساسية للإمام علي (ع) في هذا الاتجاه:

المطلب الاول: إقالة المسؤولين غير الأكفاء ومعاقبتهم

ومن إجراءات الإمام لمحاربة الفساد الإداري بشكل حاسم إقالة المسؤولين وتنصيبهم. على أساس الحقوق والجدارة هو. ولتحقيق مثل هذه الخطة، أعلن الإمام في الأيام الأولى من حكمه:مقلوبًا ومنفصلًا ومُحركًا، كالكاشطة التي تحرك ما في قدر الطعام، حتى يصل مرؤوسوك إلى أعلى منصب، وينزل قادتك إلى أدنى منصب! ويمكن ملاحظة أن الإمام يقسم بهذه العبارة أن يكون له مثل هذا النهج بحيث يسقط القادة ويصبح المرؤوسون قادة ويتغير البناء الاجتماعي وتؤخذ القيم الإلهية بعين الاعتبار في الحكم وتحل الجدارة محل العلاقات والريع.سياسة علي (عليه السلام) في التعامل مع المسؤولين الفاسدين لا تقتصر على إقالة موظفي الخليفة السابقين، بل حذر حضرته أيضًا موظفيه المعينين من الفساد، وربما لو ارتكبوا فسادًا لكان طبق نفس السياسة الصارمة.

١-١. ومثال ذلك: كتب الإمام (ع) إلى أحد وكلائه:والله لو بلغني أنك خنت مبلغاً كبيراً أو قليلاً في أموال المسلمين لأتشددن معك أشد التشدد. لقد جعلك تخسر جميع أموالك وتصبح عاجزًا وفقيرًا وتائهًا على حساب أهلك! وعندما أبلغوا الإمام (ع)، أخذ المشرف والمفتش في سوق الأهواز رشوة، بعد التأكد من صحة البلاغ، في رسالة إلى والي الأهواز، أعطى أمراً حازماً بإقالته ومعاقبته.[٣٧]"إذا قرأت كتابي يا ابن هرمة" أخرجه من إشراف السوق، وقدمه للناس؛ ألقوا به في السجن وجعلوه فاضحًا. واكتب إلى جميع الأجزاء التابعة من الأحواز أنني قد عينت له مثل هذا الحكم ومن المثير للاهتمام أن أمير المؤمنين (ع) لم يتوقف عند هذا المبلغ في التعامل معه، بل اعتبره أشد عقوبة له. ويستمر الإمام في الكتابة: "لا تتخلف عن عقوبته، فإنك سوف يخزيك الله، وسوف أطردك بأبشع طريقة ممكنة، وأعوذ بالله من ذلك اليوم". ويوم الجمعة أخرجوه من السجن واجلدوه ٣٥ جلدة وأخرجوه إلى الأسواق؛ ومن جاء بشهادة (أن ابن حرمة أخذ منه شيئا) فاحلفه بشهادته، وأخذ من مال ابن حرمة القدر المطلوب واعطه إياه. أعيدوا ابن حرمة – الذليل والمهان – إلى السجن مرة أخرى، وكبلوا قدميه، ولا تفتحوهما إلا للصلاة. فقط إذا أحضر له أحد طعامًا أو شرابًا أو ملابس أو فراشًا، فامنحه إياه، واسمح له بعقد اجتماع يوضح له طريقة الرد في المحكمة ويمنحه الأمل في إطلاق سراحه من السجن؛ وإذا علمت أن أحداً قد علمه شيئاً (أزرياً) يضر مسلماً، فاجلد ذلك المساعد وأدخله السجن حتى يتوب[٣٨].في الليل، أحضروا السجناء إلى الفضاء المفتوح للاستمتاع، باستثناء ابن حرمة! إلا إذا كنت خائفًا من موته، ففي هذه الحالة تسمح له أيضًا؛ وإذا رأيت أنه لا يزال يتحمل الجلد، فبعد ٣٠ يوما، فاجلده ٣٥ جلدة أخرى واكتب لي ماذا فعلت في «السوق» (الإشراف عليه وإنهاء الرشوة والخيانة)، وبعد هذا الخائن الذي فعل اخترت الإشراف؟ وفي الوقت نفسه قطع حقوق الخائن ابن حرمة. ومن أجل القضاء على الفساد في النظام الإداري، كتب الإمام علي (ع) في رسالته الشهيرة إلى مالك الأشتر:احذروا موظفيكم، إذا أبلغ عملاؤكم السريون أن أحدهم قد ارتكب الخيانة، حسب تقريرهم، فالأمر من الأثر أعطوها وحكموا على ذلك الموظف الخائن بالعقوبة البدنية، ومعاقبته بقدر فعلته السيئة، ثم فضحه (في المجتمع) ونشر خبر خيانته للجميع وخفض رتبته من مرتبة الهيبة[٣٩].كتب الامام علي (عليه السلام) في كتاب إقالة منذر بن الجارود العبدي:«حسن عمل أبيك تفاؤلني بك، وظننت أنك مثله وأنت سائر في سبيله!» وفجأة جاءك بلاغ أنك تتبع أهواءك دائمًا ولا تترك لآخرتك احتياطيًا، وتحاول تحسين دنياك بتدمير آخرتك، وبانفصالك عن طريق الدين تستفيد أقاربك من امتيازات خاصة! فإذا كان هذا الخبر صحيحاً، فسيكون ناقة أهلك ورباط حذائك أغلى منك! فمثلك لا يستحق أن يكون حارس حدود، ولا يمكن تكليفه بمهمة للقيام بعمل، ولا يمكن ترقيته، ولا يكون شريكا في أمانة، ولا يعتبر وليا أمينا في إرسال شحنة. ! فإذا جاءك هذا الكتاب فأتني بنفسك إن شاء الله»[٤٠]. وبالتأمل الدقيق في أوامر الإمام علي (ع) التي هي في الحقيقة تنفيذ للأحكام الإلهية، نرى أنه لا يملك أدنى قدر من التسامح والمراعاة في التعامل مع ظاهرة الخيانة والرشوة في النظام الإداري؛ لأنه من الضروري منع هذه الظاهرة المشؤومة والقضاء عليها في النظام الإداري الإسلامي. الإمام (ع) ضمن سياسته الإصلاحية، وهي إعادة الخزينة المنهوبة، فيصرح بوضوح: «ما أعطى عثمان من جزية المسلمين وفعل مال الله فقد نفذه». وينبغي أن يعود إلى بيت مال المسلمين؛ لأنه حق قديم لا يبطله شيء، فإذا حصلت على هدية عثمان ومغفرته في البلاد رجعتها. لأن دائرة الحق

واسعة، ومن كان الحق صعباً وضيقاً، كان الظلم أضيق عليه؛ سأقول ما أقول، وأستغفر لنفسي ولكم»[٤١].وقال في موضع آخر: «واعلم أن كل أرض أعطاها عثمان، وكل مال وهبه من مال الله، سيرجع إلى بيت المال؛ لأنه لا شيء يسلب الحقوق الماضية، وإذا وجدت هذه الثروات وقد أعطيت كمهر للنساء، أو تم توزيعها في المدن، فسأعيدها إلى مكانها؛ لأن العدل فتح، ومن ضاقه بالعدل شدد عليه الظلم».

المطلب الثاني :تعزيز الأخلاقيات الإدارية وتغيير اتجاهات العاملين نحو الإدارة

حاول الإمام علي (ع) أثناء تعامله مع المديرين الجانحين تغيير موقفهم من الوضع الإداري للمجتمع. وفي هذا الصدد، كتب في رسالة موجهة إلى أحد وكلائه (الأشعث بن قيس والي أذربيجان): "إن المهمة الموكولة إليك ليست لقمة سمينة، بل هي حمل أمانة على عنقك، و وفي هذا السياق، يجب عليك أن تجيب على رؤسائك»[٤٢].بمعنى آخر أن شغل منصب في الحكومة الإسلامية ليس أمراً شخصياً بحيث يسعى الوكلاء للحصول على تسهيلات ومنافع لأنفسهم ولمن حولهم، بل هو أمانة في أيدي الوكلاء بحيث في ضوء ذلك فالهدف الأساسي للحكومة هو استعادة الحق، وضمان تطبيق العدالة.وقد أكد أمير المؤمنين (ع) على هذه القاعدة في كل مكان بقوله:إن شر وزرائكم وزملائكم من كان قبلكم كانوا زملاء ووزراء للحكام الفاسدين. وفي وصية مالك الأشتر ينصح الإمام علي (ع) بالامتناع عن التأثير في العلاقات في اختيار الوكلاء ويؤكد على الجدارة: وإذا كنت تدير أي مجال من مجالات العمل المتعلق بنفسك، فاختر مديراً لا يطغى عليه ضخامة العمل. المهام، وكثير منها له.وينصحهم أيضًا: راقبوا سلوك موظفيكم وبعد اختبارهم، قموا بتشغيلهم، ولا تحملوا شخصًا المسؤولية لمجرد الألفة والصداقة ودون أي امتيازات خاصة، فإن مثل هذا السلوك سيكون ظلمًا وخيانة. وانظر ما هو العمل القيم الذي قام به هؤلاء الموظفون للعملاء الأكفاء السابقين، ثم اختر شخصًا كان لعمله تأثير أفضل بين المجتمع ومعروف أيضًا بالنقاء في السلوك المالي. الإمام علي (ع) لا يعتبر حتى المشاركة في ولائم بعض الأغنياء جديراً بأن يكون عميلاً للنظام الإسلامي: «ثم يا ابن حنيف بلغني أن أحد شباب البصرة دعاك إلى حفلة و أسرعت إلى هناك، مع أنهم قدموا لك أطباقًا ملونة وأطباقًا مليئة بالطعام، لم أكن أعتقد أنك ستقبل أن تكون ضيفًا على مائدة الأشخاص الذين يسوقون الفقراء إلى يافا، ويدعوون الأثرياء إلى حفلة.

٤-٤. وكتب حضرته في رسالة إلى وكالة أخرى[٤٣]:"آه، لقد كنت تعتبر من الحكماء بيننا! فكيف تكون تلك الأطعمة والمشروبات آمنة عليك وأنت تعلم أنها حرام؟! وبالاستغلال في أموال الأيتام والفقراء والمؤمنين والمجاهدين الذين لهم هذه الأموال، كيف تشترون الجواري وتتخذون النساء لكم زوجات..."؟ لقد تصرف أمير المؤمنين (ع) بشكل صارم في مراقبة أداء العملاء ولم يسمح لهم بالاستيلاء على الممتلكات العامة دون أي سبب، وحذروا نفس الأمر لحكامهم المعينين: فاحتفظوا ومراقبة سلوكهم، وتعيين مفتشين صادقين ومخلصين عليهم؛ لأن التفتيش السري على سلوك الموظفين يجبرهم على أن يكونوا جديرين بالثقة وأن يعاملوا الناس بشكل صحيح. وفي رواية أخرى: أن الإمام علي (ع) كلّف واليه في منطقة عين التمر بالذهاب إلى المناطق المختلفة مع جماعة للتفتيش، وكتب: قم بعملك (مسؤوليتك)، وعيّن من يخلفك، واذهب مع مجموعة من رفاقك إلى مناطق محددة من أرض العلم (جزء من العراق) واسأل الناس عن رأيهم في تصرفات وكلائي ومراقبة سلوكهم و. هذه التعليمات توضح الموقف الخاص بالمراقبة و المتابعة في النظام الإداري من وجهة نظر الإمام علي والتي بدونها لا يمكن منع الفساد الإداري ومكافحته[٤٤].

المطلب الثالث : توفير الاحتياجات المالية والمعيشية للمسؤولين والوكلاء الحكوميين

أحد المكونات التي يجب مراعاتها من أجل سلامة النظام الإداري ضد الفساد هو توفير الاحتياجات المالية والمعيشية للمسؤولين والموظفين الحكوميين؛ لأن الحاجة المالية يمكن أن تكون سبب الفساد في الجهاز الإداري. وبالنظر إلى هذه المسألة، يوصي الإمام علي (ع) مالك الأشتر، بعد اختيار الموظفين المناسبين، أن أول ما يجب مراعاته هو تمويلهم؛ لأن مجموعة واسعة من سبل العيش ومرافق الحياة تساعد الإنسان على اتخاذ خطوات نحو تحسين الذات، والسلامة من الوقوع في فخ إغراءات الشيطان وخيانة الخزانة[٤٥]:ثم أعطه ما يكفي من الحقوق والمزايا التي يحفزها ذلك. إنه يقويهم على البقاء طاهرين، ويجعلهم غير مضطرين إلى مد أيديهم إلى الممتلكات التي في حوزتهم، ومع ذلك، إذا لم يستخدموا أمرك أو إذا خانوا الثقة التي عهدت إليهم بها، فليس لديك أي شيء. عذر ويمكنك بسهولة إدانتهم. لقد قدم الإسلام إطارًا عمليًا للتخلص من مشكلة الفساد الإداري؛ بحيث تكون أسسها مأخوذة من التعاليم الدينية والإلهية، ولأن لها سنداً روحياً وقيماً، فإذا تم تنفيذها بدقة فسنشهد بالتأكيد تطهير المجتمع. تؤكد المدرسة الإسلامية على نوعين من العوامل الأساسية في مكافحة الفساد الإداري: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية. أما العوامل المثبطة الداخلية فهي تتعلق بالإنسان وتوجد في المؤسسة وتؤثر على دوافعه وسلوكياته ولقاءاته.وفي هذا المجال يحاول الدين منع الناس من ارتكاب الأفعال الفاسدة والمحرمة والمحرمة من خلال التأكيد على مفاهيم أخلاقية محددة. لقد حاول الإسلام واستثمر كثيرًا في هذا القطاع وله أوامر كثيرة؛ ومن بينها أن هناك الكثير من التأكيد على صحة القيامة وأن جميع تصرفات الإنسان وسلوكه مسجلة وسيتم التعامل معها. وباعتبار البعث عنصرا قيما من عناصر الإيمان، فإنه يمكن أن يلعب دورا استثنائيا، ومن الواضح أن قبول أفراد المجتمع له يؤثر على سلوك كل فرد. ولذلك فإن أفضل عامل ودافع

قوي لخلق ضبط النفس هو الإيمان والمعتقدات الدينية، ومن بينها يلعب الإيمان بالبعث والبعث دوراً مهماً[٤٦].وإذا ترسخ هذا الاعتقاد فإنه يمكن أن يحدث تغييراً جذرياً في طباع الناس، ويؤدي إلى الزهد والقناعة، والابتعاد عن الدنيا، والحرص على التركيز على أمثلة كثيرة للفساد الإداري. وبطبيعة الحال، فإن الدين لا يقتصر على العوامل الداخلية فقط، ولمن لا ينتبه لصوته الداخلي، فقد وضع أدوات رقابة وضمانات خارجية تشمل واجبات الشعب والحكومة والحكومة الإسلامية في العالم. مجتمع. ويجب على الحكومة مراقبة الأنشطة الحكومية وغير الحكومية من خلال هياكل مراقبة واضحة ودقيقة، وتحديد المخطئين والجماعات الفاسدة وتسليمهم إلى النظام القضائي الفعال واليقظ.كما أن من واجب عامة الناس مراقبة المؤسسات والجماعات الحكومية وغير الحكومية، وحتى المسؤولين، واعتبار أنفسهم مسؤولين في هذا المجال، مع مراعاة المعرفة الدينية والتربية الإسلامية. وفي الوقت نفسه فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يلعبان دورًا رئيسيًا وأساسيًا؛ لأنه عملي سواء في مجال الرقابة أو في مجال الإشراف الشعبي[٤٧].

إن دين الإسلام، باعتباره الدين الإلهي الأكمل، هو في جوهره ضد كل انحراف وفساد ويؤكد على الطهارة والصلاح. وهذا التأكيد، خاصة عندما يتعلق الأمر بالحقوق العامة (بيت المال)، له أبعاد مختلفة وواضحة ويتبلور في ضرورة مراعاة الحدود الإلهية وحقوق الإنسان، وما يتضح من دراسة الأحاديث والأحاديث هو تأكيد الإسلام على مراعاة حدود الله وحقوق الناس، فضلا عن الصدق والأمانة في المسؤولين الحكوميين.الفساد و... تكرر ذكره في الآيات القرآنية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:(وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ[٤٨]) ﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ[٤٩](وَ وَهَبْنا لَهُ إِسْحاقَ وَ يَعْقُوبَ كُلاًّ هَدَيْنا وَ نُوحاً هَدَيْنا مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ داوُدَ وَ سُلَيْمانَ وَ أَيُّوبَ وَ يُوسُفَ وَ موسى وَ هارُونَ وَ كَذلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ[٥٠])وفي كل مكان من نهج البلاغ يظهر صراع النبي صلى الله عليه وسلم مع الفساد الإداري. ويكون هذا الصراع تارة بتوبيخ السمسار الذي قبل دعوة الأغنياء، وتارة بتوبيخ السمسار الذي أساء استخدام الخزينة، وتارة بالاحتجاج على من يطالب الخزينة بالمزيد، وتارة... وأحيانا... وأحياناً... تكون الكلمات الحكيمة لذلك الرجل الكريم، في مجال العدالة والقسط، كتاباً بليغاً ومدرسة نور لكل الباحثين عن العدالة وطالبي الحرية في العالم حتى نهاية اليوم، ومنهم هذه التصريحات:" يَوْمُ الْعَدْلِ عَلَى الظَّالِمِ، أَشَدُّ مِنْ يَوْمِ الْجَوْرِ عَلَى الْمَظْلُومِ.« اَلْعَدْلُ رَأْسُ اَلْإِيمَانِ وَ جِمَاعُ اَلْإِحْسَانِ ." أَتَأْمُرُونِي أَنْ أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجَوْرِ فِيمَنْ وُلِّيتُ عَلَيهِ؟ وَ اللهِ لَا أَطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ، وَ مَا أَمَّ نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا[٥١]هل تأمرني أن أنتصر في أملاكك بالطغيان؟ والله لا أفعل شيئًا من ذلك أبدًا، ما دام الليل والنهار يتعاقبان، وما دام النجم بعد النجم يتحرك. لو كان المال لي لتقاسمته مع الناس جميعا بالتساوي، ناهيك عن أن المال بالتأكيد لله. نعم إن إعطاء المال في غير محله وفي غير محله إسراف وإسراف، ويرفع صاحبه في الدنيا، ويخفضه إلى الأرض في الآخرة، ويجعله عزيزاً في الناس، ويذله عند الله."وأسأل الله أنصاف المظلومين، فأنا الظالم، وللظالمين أنا عبدي، حتى نزل الحق وذلك هو موطن العمل. والله لأخذن يد الظالم من الظالم ولأخذن زمام الظالم ولأوصلنه إلى ينبوع الحق ولو أنه لا يريد ذلك."وياك والثار بما الناس في أسواه ولا تجعل لنفسك شيئا خاصا والناس جميعا متساوون فيه"."وكما بينهم في اللحظة والبصر. كونوا بينهم سواء في جميع الأحوال وانظروا بعين واحدة حتى لا يطمع الكبار فيكم فيظلموا الضعيف ولا ييأس الضعيف منكم" عدالتكم.""ولا تتسكعوا معي بالافتراء والتواطؤ[٥٢]"."وأنا كتاب لاه علي زياد بن أبية. والله لئن علمت أنك خنت أموال المسلمين قليلًا أو كثيرًا لأكونن كذلك" من الصعب عليك أن تكون فقيرًا ومعدمًا ومعوزًا ومضطربًا."على حد علمي، ليس من الضروري أن يكون واليا على الفروج والدما والمغنيم. . . وأنتم تعلمون أنه لا ينبغي أن يكون هناك ولاة وولاة على عهود المسلمين وأنفسهم ودماءهم، وأموالهم وأحكامهم، وقيادة الأمة الإسلامية وقيادتها، طماعين في أموالهم، وليسوا جاهلين بالأحكام والشؤون، ولا مجتهدين. – العمل ولا يرثى له فاعلا وليس آخذا للرشوة وليس مخالفا للتقليد[٥٣]."لا أقيم أمر الله إلا لي، فلا عمل له، ولا حاجة إليه، ولا حاجة إليه"."قال الإمام (عليه السلام) في رسالته إلى مالك الأشتر: فانظر في ذلك نظراً بليغاً فانّ هذا الدين قد كان اسيراً في أيدي الأشرار يُعمَلُ فيه الهوي و تُطلَبُ به الدنيا[٥٤].ويقول في مكان آخر: فلا نقاتل إخواننا في الإسلام صباحاً. اليوم دخلنا في حرب مع إخواننا المسلمين لأن الانحراف والتحريف والشك والتأويل دخل في الإسلام.وكما ذكرنا فإن الحديث كثير في هذا المجال ولا يمكن التعرف على علي (عليه السلام) أو تقديمه دون عدالة وعدالة دون علي (عليه السلام). ومع أن علياً (عليه السلام) هو مجموع الكمالات، إلا أن أهمية العدالة في مذهبه وضرورة العدالة في مجتمع البشرية وفي عصره الكريم وفي كل العصور أعطت لهذه المسألة تأثيراً خاصاً.وفي الإسلام هناك علاقة وثيقة بين فساد الحكومة والحكام وفساد الناس. فإذا كان الحكام أنفسهم فاسدين، فإن الشعب أيضاً، بحسب "الناس علي دين ملوخم" سوف يميل إلى الفساد، وإذا كان الناس فاسدين فإنهم سوف يجرون الحكام أيضاً نحو الفساد، وإذا قاوموا أيضاً، بالتمرد و.. سيقضون على الحكام الصالحين ويضعون القادة الفاسدين في مناصبهم. وهذا مبدأ لا يمكن إنكاره، ويصبح واضحا مع القليل من التفكير. وفي التاريخ، يمكن العثور على أدلة كثيرة على هذا المبدأ.[٥٥]وكان من أكبر أهداف قبول حكومة الإمام علي (عليه السلام) محاربة الظلم والفساد والتمرد والتمييز والظلم وإحقاق حقوق الناس وحكم الإسلام الصحيح وإنشاء كل شيء. – إصلاحات مستديرة وعميقة

وواسعة النطاق في المجتمع الإسلامي. موقف حضرته من الحكومة والحكام والوكلاء والأموال العامة والممتلكات العامة وسلطة الحكومة وسلطتها وسلطات الأمة الحاكمة ومهمة ومسؤولية الإمام والقائد وطريقة التعامل مع الناس وتحمل المسؤولية عن كل شيء، المزيد، الأمانة، الشعور بالواجب، الواجب الإلهي، خدمة الناس، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إقامة حقوق الناس، إقامة العدل ومحاربة الظلم والفساد والفتنة والتآمر، والقضاء على الفساد في المجتمع. ، مكافحة تدفق الفساد، إصلاح الهياكل والأساليب، إصلاح المديرين والوكلاء، المراقبة والمتابعة الشاملة للشؤون، الإعلام والحصول على المعلومات حول أداء المسؤولين المعنيين، الشفافية، المسؤولية المتبادلة بين الحاكم والشعب، الإصلاح هيكل السلطة في المجتمع الإسلامي، باستخدام العناصر المختصة والكافية لأي عمل وإنشاء جيش كفؤ وفعال ومفيد ومنخفض التكلفة ومفيد، مع ما يكفي وجدير[٥٦]، منضبط وقانوني، إقليمي وذو إيمان وبعيد عن الضعف والجبن والتساهل والاسترضاء والتغاضي عن ضعف النفس أو استخدام المتكبرين أو المتعاليين أو المغرورين أو العنيفين أو غير الفعالين أو المتمللين أو الباحثين عن المال أو السلطة يمكن العثور عليه في كثير من الأقوال المنيرة. الرسول الكريم (أدلة العلي أدبر الدول أربعة: هدم الأصول، والتشبث بالفروع، وتقديم الأشرار، وتأخير الطيبات) أربعة أشياء من علامات انحطاط الحكومات: إضاعة المبادئ؛ التشبث بالفروع. وضع الأشخاص المتواضعين والمتواضعين في المقام الأول؛ وترك أهل الفضل[٥٧] إن الخطر المهم الذي يهدد مسؤولي ومدراء النظام الإسلامي ليس فقط استغلال المنصب ماليا، بل أيضا التبرير الإسلامي لهذا الاستغلال لإيجاد نوع من السلام الذي هو الأساس لارتكاب أعظم الذنوب والمزيد من المخالفات. ومن هذه البدع التفكير المخالف لوصايا الله وأوامر آخر الأنبياء (عليهم السلام). وبحسب ما ذكره المرحوم شرف الدين في كتابه "الاجتهاد في مواجهة الناس"، فيمكن تقديم أمثلة كثيرة في هذا الصدد. وبعض الصحابة والخلفاء، على الرغم من وجود الكتاب والسنة، إنما اعتمدوا على حكمهم ومصلحتهم، وأصدروا الأحكام وعملوا برأيهم. فمثلاً، مع أن الوصية القرآنية بخصوص نصيب الأرحام ونصيب القلب واضحة، وعلى الظن، إذا كان هناك حاجة إلى تفسير، حسب حديث صقلين الشريف من أول الأهل. الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله) ولكنهم اجتهدوا واجتهدوا في التصويت وأصبحوا مصدر خلاف في الأمة الإسلامية. وينتقد الإمام (عليه السلام) هذه الممارسات بشدة في نهج البلاغة الشريف، وفي كثير من الخطب مثل الخطب ١٦، ١٨، ٨٨، الرسائل ٣٨، ٥٣، ٥٤، ١٢٣، ١٩٢، ٢٣٣ وغيرها هذا الرأي. وينتقدها بشدة ويقدمها على أنها مصدر النفاق والضعف والانحطاط[٥٨].الإسلام فساد إداري، واستغلال شخصي وجماعي غير لائق للمكانة الاجتماعية. العملاء الذين يرتكبون الفساد بمفردهم ومع المتواطئين معهم وحلفاءهم، ويثيرون الفساد الإداري ويحدثون شذوذات في إدارة المجتمع في البعد الاجتماعي، ومنهم: الرشوة، أو الدوس، أو تجاهل حق الناس في العمل، وتوظيف غير المستحقين، وقطع أيدي الأقوياء قوى من العمل وفي البعد السياسي: تعيين وكلاء وقوى تنفيذية، بناء على التوجهات الحزبية والفئوية، دعم الظالمين السياسيين، الموظفين الظالمين لصالح أنفسهم وفي البعد الاقتصادي: الاختلاس، بيع الموارد الطبيعية، المصانع وبسعر رخيص. لأقاربهم، والاستئجار وبيع المعلومات وتركها في أيدي مجموعات وأفراد معينين، وتسليم المشاريع لمقاولين غير أكفاء وغير أكفاء، ولكن كلاً من الجماعات والعصابات والقريبة من نفسها ومن الأشد تدميراً على الإطلاق هو التعاون مع عصابات المخدرات وتجار المخدرات[٥٩]

الخاتمة

اولا النتائج

١. يبين أن الفساد الإداري ظاهرة قديمة أثرت على الجهاز الإداري في العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية في العشرينيات من القرن الماضي.

٢. تفتقر الحكومة إلى المراقبة الفعّالة للمسببين للفساد، بدءًا من الإدارات العليا، مما جعل العراق يحتل المرتبة الثالثة عالميًا من حيث انتشار الفساد.

٣. يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وتهريب الأموال خارج البلاد.

٤. الفساد إلى هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في تولي المناصب العامة، مما يؤدي إلى ضعف الانتماء والولاء الوطني للمواطن.

٥. الإسلام يعتبر الاستهتار بحقوق الآخرين والتركيز على الأهواء الفردية من أبرز أسباب الفساد، ويرى أن الحاجات الحسية الزائدة تشكل مصدراً رئيسياً للمخالفات في المؤسسات الحكومية. وتعتبر الوعود الإسلامية بالنجاة لأولئك الذين يحافظون على طموحاتهم، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويحافظون على حدود الله، إشارة لأهمية القيم الأخلاقية والدينية في مكافحة الفساد.

٦. يوجه النبي صلى الله عليه وسلم والأئمة بتوظيف الأشخاص المؤهلين في الإدارة الإسلامية، وينبه إلى خطورة تعيين الأقارب غير المستحقين في المناصب الحكومية، حيث يعتبر ذلك مصدراً للظلم والاضطهاد.

٧. يؤكد الإمام علي عليه السلام على أهمية دفع الأجور العادلة للموظفين لمنعهم من اللجوء إلى الفساد، ويعتبر توفير لقمة العيش الكافية لهم ضرورياً للحفاظ على القيم الإسلامية.

٨. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتحكم القيم والأهداف في هيكل الملكية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، حيث يؤثر هذا الهيكل على نوع الفساد ووقوعه في كل قطاع.

ثانيا :التوصيات

١. تعزيز الجهود لمكافحة الفساد الإداري من خلال تطوير السياسات والإجراءات الرقابية، وتوفير التدريب والتعليم المستمر للموظفين لرفع مستوى الوعي بأخلاقيات العمل الحكومي.

٢. تعزيز دور الرقابة والمساءلة في جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك الإدارات العليا، وتفعيل آليات رصد ومتابعة الفساد ومعاقبة المسؤولين عنه.

٣. اتخاذ إجراءات صارمة لمنع تهريب الأموال وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال وتبييض الأموال.

٤. تعزيز الشفافية والشفافية في عمليات التوظيف وترقية الوظائف العامة، وضمان أن يكون الاختيار مبنيًا على الكفاءة والأداء وليس على المحسوبية.

٥. تعزيز التثقيف والتوعية بأخلاقيات الإسلام وقيمه في مكافحة الفساد، وتشجيع المجتمع على الالتزام بتعاليم الدين في جميع جوانب الحياة اليومية.

٦. تطبيق سياسات الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي، ومعاقبة الأشخاص الذين يسيئون استخدام السلطة أو يمارسون الفساد بأي شكل من الأشكال.

٧. تعزيز ثقافة القيم والأخلاق في المؤسسات الحكومية والخاصة، وتشجيع القيادات الدينية والعلمية على تبني الأخلاقيات والقيم الإسلامية في توجيهاتهم

٨. تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومات والمؤسسات الدولية لتبادل الخبرات والمعلومات في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

المصادر

1. نشرة دورية لهيئة النزاهة العامة (٢٠٠٧)
2. كراس النزاهة والشفافية والفساد (٢٠٠٦)
3. خير الله, داود, الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، ٢٠١١
4. ياسر خالد بركات الوائلي الفساد الإداري: مفهومه، مظاهره وأسبابه (٢٠٠٦) .
5. بحث مقدم في الملتقى العربي الأول لآليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري.
6. دراسة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ .
7. ليلة. محمد كامل, الرقابة على أعمال الإدارة الرقابة القضائية (دراسة مقارنة), ١٩٦٤م.
8. خالد خضير المعموري وآخرون، استراتيجية مكافحة الفساد في العراق.
9. هاشم كوجرالفساد الإداري والمالي (٢٠٠٩) .
10. صباح صادق جعفر الأنباري.مجلس شورى الدولة (الطبعة الأولى، ٢٠٠٨) .
11. علي أحمد فارس. حل الأزمات: الفساد الإداري نموذجًا (٢٠٠٨).

12. محمود الفطاطة، محاربة الفساد الصورة الأخرى للهلاك (٢٠٠٧) عامر شتا.الفساد الإداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة (٢٠٠٠).

13. عويد, غزوان رفيق, دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية, مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات, العراق, العدد: التاسع, ٢٠١٦م.

14. احسان علي عبدالحسين , دور الاجهزة الرقابية بمكافحة الفساد , هيئة النزاهة دائرة الشؤون القانونية/قسم البحوث والدراسات.

هوامش البحث

١. الدولية، الائتلاف العالمي ضد الفساد: ص ١٠

2. Langseth & et al, “The role of a national integrity system in fighting corruption”: pp 3-4; Anderson, Oil and gas in federal systems: pp 4-5

٣. المادة ٦٨ / ثالثاً: من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥

٤. محمد، الفساد والمسائلة في العراق: ص ٢

٥. تنفذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بأشراف وتوجيه هيئة النزاهة تنفيذاً للمادة (٦) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال تشكيل فريق من الخبراء المختصين، يضم ممثلين عن الجهات الآتية: ممثلين عن هيئة النزاهة، الأول منهما يحمل اختصاص قانوني والثاني منهما يحمل اختصاص إشاعة ثقافة النزاهة ومبادئ الشفافية. ممثلين عن ديوان الرقابة المالية، الأول منهما يحمل اختصاص الرقابة الإدارية، والثاني منهما يحمل اختصاص الرقابة المالية. ممثل عن الجهاز المركزي للإحصاء يحمل اختصاص تنفيذ وتحليل استبيانات مدركات الفساد. ممثل عن البنك المركزي العراقي يحمل اختصاص معالجة جرائم غسيل الأموال. ممثل عن المجتمع المدني. ممثل عن الإعلام. ممثل عن الجامعات العراقية. ممثل عن القطاع الخاص. ممثل منظمة الأمم المتحدة بصفة مراقب؛ «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد»: منشور فى موقع الكترونى

(٦) فارس رشيد الجبوري, مصدر سابق, ص١٢٤.

(٧) ينظر المادة٤ من قانون ديوان الرقابة المالية رقم(٣١) لسنة ٢٠١١والمنشور بجريدة الوقائع العراقية،العدد٤٢١٨في ٢٠١١/١١/١٤.

(٨) ينظر: المادة ٦/٢ من قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ المعدل.

(٩) سالم روضان الموسوي, دور القانون والقضاء بمكافحة الفساد, مصدر سابق, ص١٤٤.

(١٠) فارس رشيد الجبوري, مصدر سابق, ص١٢٥.

(١١) للمزيد من التفاصيل, راجع حسين غانم حامد, دور ديوان الرقابة المالية على تنفيذ النفقات العامة, رسالة ماجستير,٢٠١١,ص١٨٩.

(١٢) د. ناصر كريمش , ووليد خشان , مصدر سابق, ص٣٥.

(١٣) دراسات بالأطر التشريعية والمؤسسية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد, مصدر سابق, ص١٩.

(١٤) ينظر المادة ٣من قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١, منشور بالوقائع العراقية, العدد٤٢١٧, ب٢٠١١/١١/١٤.

(١٥) ينظر المادة ٢من قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١.

(١٦) فارس رشيد الجبوري, مصدر سابق, ص١٠٦.

(١٧) سالم روضان الموسوي, دور القانون والقضاء بمكافحة الفساد, مصدر سابق, ص١٣٩ .

(١٨) د. صعب ناجي عبود, وآيات سلمان شهيب, مصدر سابق, ص٨٢.

(١٩) ينظر: القسم (٥) من أمر سلطة الائتلاف رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٤.

(٢٠) ينظر: القسم (٦) من أمر سلطة الائتلاف رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٤.

(٢١) ينظر: القسم (٣) من أمر سلطة الائتلاف رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٤.

(٢٢) ينظر: القسم (٦) من أمر سلطة الائتلاف رقم(٥٧)لسنة ٢٠٠٤.

(٢٣) د. ناصر كريمش, ووليد خشان, مصدر سابق. ص ١٢٩.

(٢٤) ينظر: القسم الأول من أمر سلطة الائتلاف المؤقتة ، منشور بالوقائع العراقية، العدد ٣٩٨٢ بحزيران ٢٠٠٤.

(٢٥) دراسات بالأطر التشريعية والمؤسسية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد, مصدر سابق,ص٥.

(٢٦) صادق العراق على تلك الاتفاقية بموجب القانون رقم(٣٥) لسنة٢٠٠٧, والمنشور بجريدة الوقائع العراقية, العدد٤٠٤٧ ب٢٠٠٧/٨/٣٠.

(٢٧) باسل يوسف عبد الله, معوقات تعزيز التعاون الدولي والتحديات الخاصة باسترداد الأصول, هيئة النزاهة, قسم البحوث والدراسات, الدائرة القانونية, ٢٠١٢,بحث منشور على شبكة الانترنت, الموقع الالكتروني الآتي:- http://www.nazaha.iq

(٢٨) تعمل الأمم المتحدة لتعزيز العدالة والنزاهة بالعراق, منشورعلى شبكة الانترنت, الموقع الالكتروني الآتي:- http://www.uniraq.org

(٢٩) للاطلاع حول المزيد يراجع مذكرة التفاهم بين هيئة النزاهة بالعراق والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد, منشور على شبكة الانترنت وعلى الموقع الالكتروني الآتي:- http://www.nazaha.org

(٣٠) المادة١٠ البند تاسعاً من قانون هيئة النزاهة(٣٠) لسنة٢٠١١.

(٣١) كلمة وفد جمهورية العراق بالدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد,مراكش, المملكة المغربية, ٢٤-٢٠١١/١٠/٢٨, منشور على الموقع الالكتروني الآتي: http://www.nazaha.iq

٣٢ . آل غصاب عبد الله بن ناصر بن عبد الله- منهج الشريعة الإسلامية من حماية المجتمع من الفساد الإداري" دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية ص١٤٦

٣٣ . آل غصاب عبد الله بن ناصر بن عبد الله- منهج الشريعة الإسلامية من حماية المجتمع من الفساد الإداري" دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية ص١٤٨

٣٤ . الزحيلي، وهبة.(٢٠٠٥م). الفقه الإسلامي وأدلته، مج ١١، ج ٨، دار الفكر، دمشق ص٥٦.

٣٥ الصالح، محمد أحمد. (٢٠٠٣م). التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية ص١١٤

٣٦ . محمد سعاد عبد الفتاح- الفساد الإداري والمالي مظاهره سبل معالجته – النزاهة ص٢١١

٣٧ محمد سعاد عبد الفتاح- الفساد الإداري والمالي مظاهره سبل معالجته – النزاهة ص١٠٩

٣٨ محمد سعاد عبد الفتاح- الفساد الإداري والمالي مظاهره سبل معالجته – النزاهة ص١٥٤

٣٩ محمد سعاد عبد الفتاح- الفساد الإداري والمالي مظاهره سبل معالجته – النزاهة ص١٥٨

٤٠ . الصالح، محمد أحمد. (٢٠٠٣م). التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية ص٢٦٠

٤١ . الصالح، محمد أحمد. (٢٠٠٣م). التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية ص٢٧٦

٤٢ يونس، مفيد دنون. (٢٠١٠م). «تأثر الفساد على الاداء الاقتصادي للحكومة» ص٢١١

٤٣ يونس، مفيد دنون. (٢٠١٠م). «تأثر الفساد على الاداء الاقتصادي للحكومة» ص٢١٩.

٤٤ . آل غصاب عبد الله بن ناصر بن عبد الله- منهج الشريعة الإسلامية من حماية المجتمع من الفساد الإداري" دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية ص٢١١

٤٥ . العنزي، سعد. (٢٠٠٢م). «أخلاقيات الإدارة». المجلة العراقية للعلوم الإدارية ص٣٢

٤٦ . العنزي، سعد. (٢٠٠٢م). «أخلاقيات الإدارة». المجلة العراقية للعلوم الإدارية ص٣٢.

٤٧ . العنزي، سعد. (٢٠٠٢م). «أخلاقيات الإدارة». المجلة العراقية للعلوم الإدارية ص٢٥٥.

٤٨ .النمل٤٨,

٤٩ .اليوسف٣٣.

٥٠ زالانعام ٨٤.

٥١ . الزحيلي، وهبة.(٢٠٠٥م). الفقه الإسلامي وأدلته، مج ١١، ج ٨، دار الفكر، دمشق ص٣٢١

٥٢ العنزي، سعد. (٢٠٠٢م). «أخلاقيات الإدارة». المجلة العراقية للعلوم الإدارية ص٢٣٣

[٥٣] آل غصاب عبد الله بن ناصر بن عبد الله– منهج الشريعة الإسلامية من حماية المجتمع من الفساد الإداري" دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية ص١٧٧

[٥٤] . نهج البلاغة، وصية مالك الأشتر، ص٣٣٢.

[٥٥] . الزرقاء، مصطفى احمد. (١٩٨٩م). شرح القواعد الفقهية ص٢٥٥.

[٥٦] . العنزي، سعد. (٢٠٠٢م). «أخلاقيات الإدارة». المجلة العراقية للعلوم الإدارية ص٢١١.

[٥٧] . الزرقاء، مصطفى احمد. (١٩٨٩م). شرح القواعد الفقهية ص٣٢١.

[٥٨] الزرقاء، مصطفى احمد. (١٩٨٩م). شرح القواعد الفقهية ص٢١٣.

[٥٩] الزرقاء، مصطفى احمد. (١٩٨٩م). شرح القواعد الفقهية ص٢١١.